العرب
الأحد 2020/11/08
السنة 43 العدد 11875

قلق الحكومة المصرية من بايدن وارتياح الإخوان غير مبررين سياسيا

القاهرة نجحت في تغيير قواعد اللعبة القديمة مع واشنطن

المصريون لا يريدون باراك أوباما جديدا

يتطلع متابعون إلى مستقبل العلاقات الأميركية مع دول شرق الأوسط وخاصة مصر مع تحقيق المرشح الديمقراطي جو بايدن النصر وفوزه رسميا بالرئاسة السبت، وفيما يرى البعض أن التيار الإسلامي الذي حظي بدعم في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما هو المستفيد المباشر من هذا النجاح، يستبعد آخرون أي مكاسب جديدة للإخوان بسبب الموقف العالمي من الجماعة، ولنجاح النظام المصري في السنوات الأخيرة، في تخفيف التعويل على واشنطن.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – بعد تحقيق المرشح الديمقراطي جو بايدن النصر والفوز رسميا برئاسة الولايات المتحدة السبت حسب وسائل إعلام أميركية، تزايد الاهتمام بمتابعة الانتخابات لدى غالبية المصريين، وأصبحت هما داخليا وليست شأنا أميركيا-عالميا فقط، وكثفت وسائل الإعلام المحلية تغطيتها لمتابعة الحدث وتطوراته.

انقسم المتابعون في مصر إلى فريقين رئيسيين، أحدهما؛ المؤيدون للنظام الحاكم، أرادوا طمأنة المواطنين أن شيئا لن يتغير في العلاقة بين القاهرة وواشنطن، وأكدوا قوة وصلابة الأولى واستعدادها للتعامل مع بايدن.

والآخر، المعارضة الإخوانية واليسارية والحقوقية، وسعوا إلى إثارة الذعر بين الناس عبر تكثيف الضوضاء الإعلامية، ونظروا إلى نجاح المرشح الديمقراطي على أنه يحمل نصرا لهم، وينطوي على نهاية سياسية مفجعة للنظام المصري.

> مخطئ من يعتبر فوز بايدن مفاجأة للقاهرة، فمنذ وصول السيسي إلى السلطة عمد إلى تغيير قواعد اللعبة مع واشنطن

بالغ الفريق الأول في القوة والتطمين، لأن الولايات المتحدة كقوة عظمى تملك ما يمكنها من ممارسة الضغوط على أي دولة في العالم، إذا أرادت ذلك، ورفع الفريق الثاني من الطموحات والتطلعات والأحلام، وكأن بايدن عاد لينتقم للإخوان فقط.

تناسى هؤلاء وهؤلاء أن العلاقات بين الدول تحكمها مصالح متشعبة لا عواطف متقلبة، وأهداف إستراتيجية لا نزوات سياسية، وأن الأعوام الماضية شهدت تغيرات كبيرة ومهمة في المنطقة والعالم كفيلة بصعوبة إسقاط ما جرى من قبل عليها، وكفيلة باندثار أوهام وأساطير أو إعادة إنتاج تجارب ثبت فشلها.

تغيير قواعد اللعبة

مخطئ من يعتبر فوز بايدن مفاجأة للنظام المصري، فمنذ وصول الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى السلطة وعمد إلى تغيير قواعد اللعبة القديمة مع الولايات المتحدة، وانتبه إلى عدم وضع كل الأوراق في يد واشنطن وحدها، وربما أسهم الرئيس وجود ترامب دون أن يقصد في هذه المسألة، من خلال تراجعه التدريجي من مسارح في المنطقة، وترسيخ منهج الصفقات في إدارته مع دول كثيرة.

امتلكت القاهرة خلال فترة ترامب مساحة واسعة للحركة، شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا، ما عزز فكرة تقليل التعويل على واشنطن، تحسبا ليوم تتغير فيه الإدارات، والتخلص من غالبية عناصر التوتر الأمني في الداخل واسترداد جزء معتبر من الأمن والاستقرار، وامتلاك قوة عسكرية وفرت لمصر وضعا استراتيجيا مؤثرا.

ويشير الفريق الأول (المؤيدون) إلى أن الصدام مع النظام المصري بدأ منذ عهد الرئيس الديمقراطي باراك أوباما، وبايدن نفسه كان نائبا له لمدة ثماني سنوات، عندما جرى عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي عام 2013 في عنفوان عصر أوباما وفريقه، واستمر الرجل نحو ثلاثة أعوام بعد ذلك ولم يستطع أخذ ثأر الإخوان بأي وسيلة.

يعرف المعارضون للنظام المصري أن بايدن يأتي مثقلا بهموم داخلية خلفها ترامب، ويريد معالجتها أولا، ويعرفون أيضا أن القوة التي أصبحت عليها الدولة المصرية لن تخول له ممارسة ضغوط لإعادة الاعتبار للإخوان أو غيرهم، لكن كل ما يردونه هو حث فريقه على ممارسة ضغوط مكثفة لتوسيع الهامش الديمقراطي، أملا في نزول الملعب السياسي في مصر مرة أخرى.

هذه نقطة نسبية، تصعد أو تخفت، وفقا للأجواء السياسية، وتلعب فيها المؤسسة الأميركية العريقة دورا مهما، ويعد بايدن أحد أبنائها المخلصين لعقود طويلة، وتحددها مجموعة ثوابت، أبرزها: الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري، وعدم السماح لإيران بالقبض على مفاصل الأمن في المنطقة، وضمان تدفق النفط إلى العالم، وأن تكون واشنطن عليمة بالتطورات الإستراتيجية قبل حدوثها، مثل الحرب والسلام.

تتفهم غالبية الدول الحليفة لواشنطن هذه المحددات، بما فيها مصر، بينما تخضع عملية الحريات والقيم الأميركية الخاصة بها لحسابات متغيرة، ولا توجد ممانعات لدى القاهرة في زيادة جرعة الانفتاح، وثمة مؤشرات ظهرت مؤخرا تدل على ذلك، وهو ما ربطه البعض بتزايد حظوظ بايدن في الفوز.

لدى الإدارة المصرية تقديرات سابقة، من قبل صعود نجم بايدن، تفيد بأن التضييق في الفضاء العام علامة سلبية، ودارت أحاديث طويلة حول ضرورة القيام بإصلاحات سياسية وفتح الأبواب والنوافذ للحريات كحاجة مصرية ملحة وليس استجابة لضغوط خارجية، ولم تتوقف على مدار السنوات الماضية في وجود ترامب.

نجح النظام المصري في تثبيت أقدامه، وتخلص من منغصات عديدة اتخذت ذريعة لخفض سقف الحريات العامة، لذلك لم تعد سياسات التضييق مقنعة لكثيرين، ومن الواجب عدم التلكؤ في تطبيق إصلاحات، بصرف النظر عن ساكن البيت الأبيض.

أوهام الإخوان

صورت جماعة الإخوان صعود بايدن بأنه يعني العودة لتصدر المشهد في مصر، والاستفادة من ضعف الأحزاب، وهشاشة البيئة التي تعمل فيها ولم تفرز قوى سياسية صلبة، وإتاحة الفرصة لتطبيق ألاعيبها السابقة، وتتجاهل مجموعة من العوامل، تحد من قدرتها على تكرار تجاربها السابقة، أو إعادة إنتاجها في طبعة بايدن الجديدة.

تغافل الإخوان أن بايدن، الذي ألمح بعبارات تميل إلى السلبية بشأن إدارة الرئيس السيسي (كجنرال مفضل لترامب)، استخدم كلمات أشد قسوة حيال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ووجه إليه انتقادات حادة على تصرفاته في المنطقة، ما يؤكد أن مشروعه الإسلاموي القائم على عودة الخلافة لن يروق للرئيس الجديد.

كما أن انحيازات ترامب لأردوغان كانت مادية وناصعة وأكثر أهمية من دعمه المعنوي للسيسي، فالرئيس التركي حصد مكاسب نوعية، وتعرض لتهديد بعقوبات لم ينفذ منها سوى النذر اليسير، وقد يكون مستقبله أشد وطأة في عهد بايدن، فإذا أعلى من معيار الحريات ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان سوف تكون النتيجة ضد أردوغان.

يصب الموقف العالمي من التيار الإسلامي في صالح مصر على حساب الإخوان وتركيا، حيث أوجدت الأحداث التي تعرضت لها فرنسا والنمسا أخيرا تيارا مناهضا للتنظيمات الإسلامية بأطيافها، ويمكن أن تتجه نحو شمولية التعامل معها، وحل عقدة التناقضات التي وقعت فيها على مدار عقود، الأمر الذي طالب بتحاشيه الرئيس السيسي مرارا، وحذر من مغبة احتضان المتطرفين بحجة الحرية.

> القاهرة امتلكت خلال فترة ترامب مساحة واسعة للحركة، شرقا وغربا، ما عزز فكرة تقليل التعويل على واشنطن

تريد الدول الأوروبية ترميم العلاقة مع واشنطن، بعد أن أحدثت فترة ترامب هزة كبيرة في القواسم المشتركة معها، هددت بتفسخ حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

وإذا استرشد بايدن بثوابت المؤسسة الأميركية سوف يعود إلى حضن أوروبا أو هي تعود إلى واشنطن، لا فرق، ويتقاسمان الهموم والأزمات، ومن بينها تعديل طريقة التعامل مع تركيا، واستخدام قبضة حديدية مع من يريدون نشر الفوضى في الغرب من التيارات الإسلامية، وهو ما يصلح معه المثل العربي "على أهلها جنت براقش".

اكتسبت الحكومة المصرية، وغيرها من الحكومات العربية، خبرة كبيرة في التعامل مع الإخوان، وعرفت أساليب تسلل الجماعة إلى قاع المجتمع وآليات التأثير فيه، وألمت بحيلها السياسية والأمنية، ما أفضى إلى تغير في المشهد العام، بما لا تصلح معه الأدوات السابقة، فإذا افترضنا، وهذا أمر صعب، أن الجماعة سوف تفتح لها طاقة أمل للعمل في النور بمصر، فلن تستطيع تكرار خداع الآخرين.

يضاف إلى ذلك، أن شريحة كبيرة في المجتمع المصري أصبحت رافضة لعودتها، ما يفرض قيودا صارمة على النظام الحاكم في أي مصالحة سياسية، وهو الذي أكد أن أي خطوة إيجابية في هذا الاتجاه ستكون منسجمة مع البوصلة التي يحددها الشعب وليس الحكومة، وبما أن الوعي الجمعي لا يتقبل حاليا الإخوان وأعوانهم بعد أن جرى تجاوز رؤيتهم وفضح منهجهم، ستظل الجماعة على الحافة وقابلة لمزيد من السقوط.

«تنسيقية الأحزاب» المصرية تفشل في التحول إلى معارضة

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة – برز اسم "تنسيقية شباب الأحزاب" في مصر مع الانتخابات البرلمانية، التي تجرى جولتها الأخيرة، يومي السبت والأحد (7 و8 نوفمبر)، وحجز أعضاؤها من المنتمين إلى قوى حزبية مختلفة أماكن تنفيذية وسياسية مهمة في عدد من مؤسسات الدولة بعد عامين من تدشينها، ما طرح أسئلة عديدة حول مستقبلها السياسي والأدوار التي تقوم بها، في ظل ما يشبّه بالقطيعة بين عموم الشباب والحكومة المصرية.

وكشف الكيان الجديد ضجيجه مع انطلاق انتخابات مجلس النواب، للإيحاء بأن هناك أصواتا مغايرة للتأييد السائد لغالبية المرشحين للحكومة، دون أن يعبر عن تيار حقيقي للمعارضة أو توجه سياسي واضح، قادر على تحمل المسؤولية.

تقترب التنسيقية من حجز 28 مقعداً في البرلمان المقبل، باعتبارها من أكثر القوى تمثيلاً داخل "القائمة الوطنية من أجل مصر" التي يقودها حزب "مستقبل وطن" القريب من الحكومة، وحجزت 12 مقعدا من قبل في مجلس الشيوخ، وتم اختيار 6 من أعضائها في منصب نائب محافظ، و6 آخرين انضموا إلى مجلس تنظيم الإعلام.

ونظمت التنسيقية صالونا سياسيا قبل أيام، شهد حضورا لافتا من دوائر حكومية عديدة، بهدف توضيح الصورة المشوشة عن هذا الكيان، وتعزيز فكرة أن هناك حراكا سياسيا حقيقيا للمعارضة.

وبدلا من أن تكون التنسيقية، التي ظهرت نواتها الأولى عام 2018 في أحد مؤتمرات الشباب التي عقدها الرئيس عبدالفتاح السيسي، صوتا لوجهات نظر الشباب، أضحت نموذجا معلبا يخرج من عباءة أحزاب الموالاة ولا يعمل في صفوف المعارضة.

ولم ينجح الكيان المعلّب في إحداث حراك أثناء مناقشة قوانين انتخابات مجلسي النواب والشيوخ، ولم يمرر رؤيته بشأن إجراء الانتخابات وفقاً للقائمة النسبية وليس القائمة المطلقة التي أقرها البرلمان لاحقا، كما أن نزوله إلى الشارع في استفتاء تعديل الدستور العام الماضي لدفع الناخبين نحو الاقتراع، جرى تفسيره على أنه محاولة حكومية لجذب المواطنين الذين عزفوا عن المشاركة.

ونظر محمد إبراهيم، الشاب المصري صاحب الخمسة والعشرين عاما، إلى التنسيقية كأحد أوجه التنفيس السياسي الذي يبحث عنه الشباب، لكنه وجد صعوبة في التعرف على توجهاتها التي تميل ناحية دعم سياسات الحكومة، ويعتقد أنها "كيان مفصل لمجموعة بعينها من الشباب الذين يحظون بعلاقات ومتابعة قوية من دوائر قريبة إلى الحكومة".

وأضاف لـ"العرب" أن الصورة الذهنية التي تحاول رسمها في أذهان الناس أنها تعبر عن النموذج الأمثل للشباب الذين يحظون بحضور سياسي ومهني في المستقبل، ولا مكان مجددا لعمل ينطلق من الشارع، وأن الانضمام إلى الأحزاب التي لا يُعرف عنها شيء والعمل داخل غرفها المغلقة هما الأساس نحو الانفتاح على العمل السياسي.

وتواجه التنسيقية انتقادات عديدة، لأن هيكلها التنظيمي غير محدد المعالم السياسية، ولائحة عملها الداخلية مختلفة عن الأحزاب بمعناها التقليدي، والتي لها برنامج تأسيسي ومؤتمر عام يختار القيادات، بجانب رئيس حزب وجمعية عمومية.

وقال الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عمرو الشوبكي، إن المشكلة الأبرز التي تلاحق التنسيقية ترتبط بالولاءات، ما يؤدي إلى ازدواجية واضحة بين دورها ككيان جامع لتيارات مختلفة، وبين الأحزاب السياسية، وهو أمر يمكن فهمه إذا لعبت دورا انتقاليا لحين تقوية الأحزاب وتمكينها من الوصول إلى الشارع.

وأشار لـ"العرب"، إلى" غلبة الجوانب الإصلاحية بإشراف مؤسسات الدولة، والتي تقوم بأدوار تثقيفية تتعلق بحماية الأمن القومي، وهي عملية يجب تداركها، بحيث تكون بعيدة عن التداخل الحكومي الظاهر حاليا في أدوارها، وعلى الأحزاب الانخراط في التنسيق، وتكتفي أجهزة الدولة الرسمية بوضع الإطار الذي تعمل من خلاله".

ويقارن الكثير من المتابعين بين هذه التجربة الوليدة وتجربتيْ الشباب الطليعي والاتحاد الاشتراكي خلال حقبة الستينات من القرن الماضي، وهي مقارنة لا تأتي في صالح التنسيقية بالمرة، فالتجربة التي سادت خلال عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر كانت ممنهجة سياسيا، واعتمدت على التدريب والتثقيف وليس التلقين.

عمرو الشوبكي

> المشكلة الأبرز التي تلاحق التنسيقية ترتبط بالولاءات

وأوضح الشوبكي أن هناك فرقا شاسعا بين تكتل الشباب الحالي، وبين منظمة الشباب الطليعي، لأن الثانية كانت أكثر تحررا وتمكنت من تقديم جيل ناضج استطاع معارضة النظام الحاكم من داخل أركانه، وكانت لدى الكثير من الأعضاء أفكار ثرية تماشيًا مع موجة اشتراكية تحررية.

ويرى مراقبون أن نفوذ الحكومة داخل التنسيقية يذهب باتجاه تحويلها إلى ما يمكن تسميته "كيان مصالح"، فمن يسعى إلى الوظائف المرموقة عليه اختصار الطريق عبر الانضمام إليها، ما يُفرغها من رؤى سياسية جديرة بالاهتمام.

ويتفق هؤلاء على أن تقديم الدعم الحكومي لكيان بعينه لدفعه نحو الحصول على مناصب إدارية وسياسية لا يصب في صالح تقوية الحياة الحزبية، والأمر بحاجة إلى إفساح المجال لمختلف القوى التي تعمل على أرضية وطنية لتشكيل ظهير سياسي يخرج من نبض الشارع، وليس من الغرف المغلقة، ولديه قدرة على مواجهة أي تهديدات تمثلها تنظيمات إسلامية تستفيد من الفراغ السياسي الراهن.

وأكد السياسي المصري جورج إسحاق أن الشباب المهمومين بالسياسة لا بد أن يجدوا أمامهم منافذ عديدة للتواصل مع الشارع قبل أن يجري تسكينهم في مواقع جاهزة، والتعامل بشكل أفقي مع شباب التنسيقية من نتائجه خسارة كوادر يمكن أن يكون لها بعض الرصيد الشعبي في الشارع.

ولفت لـ"العرب"، إلى أن" مشاركة شباب من أحزاب المعارضة في التنسيقية عملية شكلية، لأن الأطراف المهيمنة عليها محسوبة على أحزاب الموالاة للحكومة، بالتالي تندرج المشاركة ضمن القوالب سابقة التجهيز، والتي ثبت فشلها عبر التاريخ الحزبي في مصر، ما يجعل المستقبل الحزبي والإصلاحات السياسية غامضين".

مشاركة شكلية للشباب المصري في الانتخابات البرلمانية